بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين — المركز الرئيسي

الرقم: ت.ع.م/١٥٤/٢٠١٨٠٣

المرفقات: قرار

التاريخ: ١٤٣٩/٠٦/١٧هـ

الموافق: ٢٠١٨/٠٣/٠٥م

تعميم

الموضوع: صدور قرار المحافظ بشأن تعديلات على لائحة عمليات التأمين الإلكترونية

سعادة الرئيس التنفيذي/ المدير العام **المحترم**

شركة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود إفادة سعادتكم بصدور قرار معالي المحافظ رقم ٤٣٩/٧٠ وتاريخ ١٤٣٩/٠٦/١٧هـ بشأن تعديلات على لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.

أرفق لسعادتكم نسخة من القرار للعمل بموجبه.

وتقبلوا تحياتي،،،

هشام بن أحمد طاشكندي

مدير عام الرقابة على التأمين

نطاق التوزيع:

-جميع شركات التأمين.

- جميع شركات وساطة ووكالة التأمين.

الجحلان

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين — المركز الرئيسي

رقم القرار: ٤٣٩/٧٠

تاريخ القرار: ١٧/٠٦/١٤٣٩هـ

قرار

الموضوع: تعديلات على لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.

إن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له، واستنادًا إلى المادة (الثانية والثمانون) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ، وبعد الاطّلاع على لائحة عمليات التأمين الإلكترونية الصادرة بقرار المحافظ رقم ٤٣٣/٥ وتاريخ ١٤٣٣/٠١/١٦هـ، وانطلاقاً من حرص المؤسسة على تطوير قطاع التأمين، وتشجيع شركات التأمين لتقديم خدمة أفضل لعملائها وذلك بتسهيل عمليات تسوية المطالبات وشراء المنتجات التأمينية إلكترونيًا.

يقرر ما يلي:

١- حذف الفقرة (ب) من المادة (١٣) من لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.

٢- تعديل نص المادة (٤٧) من لائحة عمليات التأمين الإلكترونية والتي نصت "على الشركة أن توفر من خلال موقعها الإلكتروني للعميل أو الطرف الثالث (المتضرر) نماذج إلكترونية لتقديم مطالباتهما وتحميل نسخة من مستندات المطالبة، وعلى الشركة بعد قبول المطالبة إلكترونيًا تزويد مقدم المطالبة برقم مرجعي لمطالبته، و**على الشركة** قبل دفع قيمة المطالبة المقدمة من خلال موقعها الإلكتروني الحصول على أصول مستندات المطالبة من مقدمها لمطابقتها والتحقق من صحتها"، ليكون النص كالآتي: "على الشركة أن توفر من خلال موقعها الإلكتروني للعميل أو الطرف الثالث (المتضرر) نماذج إلكترونية لتقديم مطالباتهما وتحميل نسخة من مستندات المطالبة، وعلى الشركة بعد قبول المطالبة إلكترونيًا تزويد مقدم المطالبة برقم مرجعي لمطالبته، و**يجوز للشركة** قبل دفع قيمة المطالبة المقدمة من خلال موقعها الإلكتروني الحصول على أصول مستندات المطالبة من مقدمها لمطابقتها والتحقق من صحتها".

٣- يُعمل بهذا القرار من تاريخه.

أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ